TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

العولمة وتداعياتها على سيادة الدولة

Globalization and its implications for the sovereignty of the state

Ayad Rasheed Mohammed
Tikrit University / College of Political Science

م.د. اياد رشيد محمد الكريم *
جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 08 Oct . 2014
- Accepted 13 Nov. 2014
- Available online 31 Dec. 2014

Keywords:
- Globalization
- Cold War
- USA
- sovereignty
- International studies

©2014 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i1.7

Abstract: The term globalization was widely used in the last decade of the twentieth century, especially at the end of the Cold War, and the resulting collapse of the Soviet Union and the socialist camp, as well as the absence of ideological competition, so structural changes occurred in the international environment represented in the openness of political borders, and the exclusivity of the United States America as a superpower, which prompted it to reformulate its policies towards the countries of the world in a manner that perpetuates the dependence of these countries on it politically, economically and culturally.

***Corresponding Author:** Ayad Rasheed Mohammed **, E-Mail:** Email : dr.ayad1970@tu.edu.iq **,Tel07702557444 , Affiliation**: Tikrit University / College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ٨/ تشرين الاول /٢٠١٤
- القبول : ١٣/ تشرين الثاني/٢٠١٤
- النشر المباشر: ٣١/كانون الاول /٢٠١٤

الكلمات المفتاحية :
- العولمة
- الحرب الباردة
- الولايات المتحدة الامريكية
- السيادة
- الدراسات الدولية

الخلاصة :شاع استخدام لفظ العولمة (Globalization) في العقد الأخير من القرن العشرين، وبالذات عند نهاية الحرب الباردة، وما تمخض عنها من انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، وكذلك غياب المنافسة الأيديولوجية، فحدثت متغيرات بنيوية في البيئة الدولية تمثلت في انفتاح الحدود السياسية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، ممّا دفع بها إلى إعادة صياغة سياساتها تجاه دول العالم بالشكل الذي يكرّس تبعية هذه الدول لها سياسياً واقتصادياً وثقافياً.

المقدمة:

أن العولمة هنا هي ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار. أما في حقيقة الأمر فإنها تؤدي إلى الانحدار السريع للدولة نتيجة الآثار السلبية عليها، وتعمل على تآكل سيادتها، وتراجع عام لدورها، وانحسار نفوذها، وتخليها عن مكانتها شيئاً فشيئاً لمؤسسات أخرى تتعاظم قوتها ونفوذها، كالشركات العملاقة متعددة الجنسيات والمنظمات الاقتصادية الدولية. لهذا عملت الولايات المتحدة على أن يكون المحتوى الذي يحل بدلا عن الدولة الوطنية أكثر ملائمة للمصالح الأمريكية.

وإذا كان المحتوى الاقتصادي للعولمة أكثر قبولا من قبل دول العالم، فإن المحتوى السياسي والثقافي محل اعتراض الدول إلى اليوم، فسياسيا تتحول الدولة بشكل متزايد نحو أداء وظائف إدارية ودفاعية ليس اكثر، وتحويل العديد من الوظائف التنموية وغيرها الى مؤسسات أخرى غير الدولة، والسماح للمنظمات الدولية بالتدخل في قضايا كانت قبل عقدين من الاختصاص الحصري لسيادة الدولة.

أما على صعيد المحتوى الثقافي، فإن العولمة جعلت الثقافة مجرد سلعة لا تختلف عن غيرها من السلع الأخرى، وليست محتوى قيمي تخص الدولة الوطنية، وهذا ما يسهل على القوى الكبرى نشر وأعمام محتواها الثقافي على كل شعوب العالم لما تملكه من قدرات تكنولوجية وثقافية كبرى.

اهداف البحث:

في هذا البحث يسعى الباحث لتحقيق الأهداف الآتية:

١- تبيان أهم مضامين العولمة، والاليات التي صارت ترتكز عليها في اختراق سيادة الدولة الوطنية.

٢- تبيان أهم انعكاسات وتأثيرات العولمة التي تتعرض لها الدولة الوطنية في العالم النامي.

٣-تسليط الضوء على تباين قابلية الدولة الوطنية في العالم النامي على التعامل مع تحديات العولمة.

مشكلة البحث واسئلته:

إنَّ المشكلة البحثية التي يعالجها الباحث تتعلق بكون الحدود السياسية تتجه إلى التقلص، ليحل محلها حدود النظام العالمي ككل، وفي ظرفه ستكون سيادة الدولة، وتحديدا في العالم النامي عرضة للانتهاك بشكل يعرض المصالح الوطنية للخطر.

وفي ضوء هذه المشكلة تطرح التساؤلات الآتية أمام الباحث:

- ما هي مضامين العولمة، وما هي آليات تحققها؟

- ما هي تداعيات العولمة على السيادة الوطنية للدولة؟

فرضية البحث ومنهجيته:

وهنا نفترض، إن تأثيرات العولمة على سيادة الدولة الوطنية في العالم النامي (متغير تابع)، إنما ترجع إلى عدم استعداد تلك الدول للتعامل مع مرحلة تقلص تأثير الحدود في العلاقات الدولية (متغير مستقل)، إذ صارت الدول منفتحة على أشكال من العلاقات والتأثيرات مما لا يمكن ضبطه أو التأثير فيها إلا لقلة من الدول الكبرى.

وبقصد التعامل مع الفرضية والمشكلة في اعلاه، اعتمدنا المنهج الوصفي لكونه أكثر ملاءمة لمتطلبات هذا البحث.

هيكلية البحث:

وقد اشتملت هيكلية البحث على ثلاث مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة:

المبحث الأول: تحديد المفاهيم (العولمة، الدولة).

المبحث الثاني: مضامين العولمة وأدوات تحقيقها.

المبحث الثالث: الانعكاسات السلبية للعولمة على الدولة وسيادتها.

المبحث الأول

تحديد المفاهيم

أولاً– مفهوم العولمة

إنَّ العولمة هي تطور الحياة الإنسانية من مرحلة حياة الفرد الذي يعيش في إطار محيطه المحلي والوطني إلى حياة الفرد الذي يعيش في إطار محيط عالمي، وهذا التطور لم يأت عن فراغ، إنما هو وليد عقود طويلة من تداعيات ثورتي المعلومات والاتصالات، لكنها مع نهاية القرن العشرين أخذت صيغ أكثر وضوحا في الحياة الإنسانية، فمنذ عقدين من الزمن ومصطلح العولمة يثير جدل في الأوساط الأكاديمية و السياسية و الثقافية و الإعلامية وغيرها، ابتداءً من التعريف بالمفهوم مروراً بتحديد مظاهر العولمة وأبعادها وطبيعة القوى الفاعلة المحركة لها، فضلاً عن رصد وتحليل تأثيرها وانعكاساتها الإيجابية والسلبية القائمة والمحتملة على الدول والمجتمعات، وقد روج له الأمريكان بشكل مكثف، وعدّوه بأنه نظام عالمي جديد يسعى إلى نشر الحرية والديمقراطية والسعادة، ويعيد تشكيل الدول والمجتمعات ليجعلها أكثر ملاءمة مع التطور الذي حصل في الإنسانية[i].

إن ظاهرة العولمة برزت بشكل واضح على أثر سقوط الاتحاد السوفيتي وإنهاء انقسام العالم إلى شرق وغرب، إذ جاءت بقواعد مختلفة كل الاختلاف عمَّا كان عليه العالم قبل عقد التسعينيات من القرن الماضي، وتحديدا على الصعد الاقتصادية والثقافية، ناهيك عن بعض التطبيقات الاقتصادية المتعلقة بالتعامل مع حقوق الإنسان والحريات، وإشاعة تطبيق الأنظمة الديمقراطية.

تعددت الجوانب التي أفرزتها هذه الظاهرة، وتدخلت بشكل واضح في الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وسلوك أفراد المجتمع، من دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، ومن ثم صارت مخرجات العولمة تمهد للإلغاء الكامل للانتماء القومي والحضاري للأمم والشعوب، وعلى ضوء ذلك، عرّف المفكر "صلاح الدين عمارنة " العولمة بأنها:" نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والثقافات والحضارات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم "[ii]. ويرى فيها محمد عابد الجابري بانها: " ذلك النظام الذي من أهم خصائصه أنه يميل إلى دمج العالم بدلاً من تقسيمه، وذلك في مجال السياسة والاقتصاد والفكر والاتصالات والمبادلات والأيديولوجيا، والعمل على تعميم

نظام عالمي يخص الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، وهي تعبر عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته"[iii]. بمعنى أخر، تتجه العولمة لان تكون نظاما يسهم في اندماج العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقنية ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، ومن ثم خضوع العالم لقوى السوق العالمية، ممّا يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة[iv].

في حين ترى الباحثة " نادية مصطفى" بأنَّ العولمة ما هي إلا:" عملية تقودها القوى الفاعلة المؤثرة في النظام العالمي حالياً من أجل ترويج قيم وسلوكيات وسياسات ومفاهيم الأنموذج الغربي الرأسمالي الليبرالي بأبعاده السياسية، بمعنى قيم التحول الديمقراطي وقيم حقوق الإنسان في المنظومة الغربية، والاقتصادية بمعنى النتاج الاقتصادي لتطور الرأسمالية، وتداول مفاهيم مثل عالمية الاستثمار، وعالمية انتقال رؤوس الأموال، وتحرير التجارة، ونقل التكنولوجيا، فهناك حالة من الانتشار الاقتصادي من مركز دولي معين إلى سائر أنحاء العالم على صعيد هذه المجالات الاقتصادية المختلفة، وهناك ثالثاً البعد الثقافي الاجتماعي الذي أضحى الآن المحور الأساسي لعملية التفاعل العالمي، إذ يسعى الأنموذج الغربي المهيمن إلى أن تصبح مفاهيمه وقيمه وسلوكياته هي الشائعة والمنتشرة والمتبناة بلا منازع "[v]. في حين يعرف المفكر "عبد الإله بلقزيز" العولمة بأنها:" اغتصاب ثقافي وعدواني رمزي على سائر الثقافات، إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف المسلح بالتقانة، ويهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها العولمة"[vi].

ويمكننا التوصل من خلال ما ورد في التعاريف السابقة التي ضمت اتجاهات متنوعة إلى أن العولمة هي: حقبة من حقب التحول الرأسمالي الإمبريالي في ظل دول المركز الصناعية التي تقودها وتسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ، وبذلك فهي تعد ظاهرة تفتح الآفاق وتوسع المجال الحيوي لرأسمالية القرن الحادي والعشرين بما يؤمن إعادة بلورة صيغ الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العالم على نحو يتفق وحقائق علاقات القوة والقدرة على التنافس في الأسواق والقدرة على النفوذ لثقافات المجتمع، وإعادة صياغتها وفقا لنماذج جديدة من لدن الطرف الأقوى.

ثانياً- مفهوم الدولة.

منذ القدم والدولة موضع اهتمام وتفكير الفلاسفة والكتّاب، وقد عكف الكثير منهم على محاولة تحديد مفهوم علمي واضح لها، عبر العصور التي مرّت بها.

فيرى أرسطو الدولة على أنها الكل الذي ينتمي له الأفراد، وينصرف إلى تبرير ذلك بالقول" أن يد الإنسان أو رجله جزء من الجسم وتابع له، و الفرد جزء من الدولة وتابع لها"[vii]، فالدولة عنده هي ظاهرة طبيعية نشأت نتيجة ائتلاف قرى كثيرة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي.. إذ يعدها ظاهرة طبيعية وذلك لأنها تتكون من مكونات طبيعية: الرجل والمرأة والأسرة، ائتلاف الأسر الذي يكون القرية، ثم ائتلاف مجموعة القرى لتحقيق بناء اجتماعي وسياسي واقتصادي متكامل، فالدولة عنده إذن مجموعة منظمة قاعدتها الاجتماعية الأفراد[viii].

وهناك عدد من التعاريف المختلفة للدولة تلخص الجدل بين علماء السياسة وعلماء الاجتماع، فيذكر " ماكس فيبر"، أن الدولة تنظيم عقلي يوفر القيادة الرشيدة التي تسعى إلى استخدام القهر لتحقيق أغراضها، بمعنى أن الدولة هي نظام اجتماعي يستهدف تنظيم إرادة الشعب[ix].

أما " هيغل " فالدولة عنده تجسيد لأسمى فكرة أخلاقية، بحرصها على ضمان حقوق الفرد والمجتمع وحمايته وتنظيم حياته، والدولة بمعناها الواسع هي تجمع بشري يرتبط بإقليم محدد، له كيان سياسي– قانوني ، وذو سلطة سيادية معترف بها تمكنه من المحافظة على هذا التجمع وفرض النظام ومحاسبة من يهدده بالقوة[x].

ومن هذا يتبين أن اصطلاح الدولة ينطبق على تجمع عدد من العناصر لتكوينها: العنصر البشري، وإقليم يرتبط به العنصر البشري،و كيان سياسي – قانوني، وسيادة السلطة السياسية، والاعتراف بشرعية هذا الكيان. ويمكن بيان هذه العناصر كالاتي[xi]:

١–العنصر البشري (الشعب): يتمثل الركن الأول لقيام الدولة بوجود الشعب الذي يتكون من مجموعة الأفراد الذين يتوافقون على العيش معاً في ترابط وانسجام، وبدونهم لا نستطيع القول بأن هناك دولة، ولا يشترط عدد معين من الشعب حتى يتحقق هذا العنصر وتكتمل مقومات الدولة، ويمكن أن نُعرِّف الشعب بأنه هو مجموعة من الأفراد الذين يعيشون على إقليم أو أرض الدولة وينتسبون إليها عن طريق التمتع بجنسيتها، وقد يرتبط بعضهم بِصلاة العشيرة والنسب والقرابة[xii]. والمسالة المتعلقة بالسكان هي التي تتمثل بوجود ثنائية العدد والتنوع، فكلما كان التنوع محدودا كلما تهيات عوامل قوة للدولة بزيادة عدد سكانها، وبالطبع مع توافر مؤشرات صحية على التنمية البشرية الاخرى، والعكس صحيح ايضا. وهذه العلاقة تتضح بصورتها الجلية

في دول العالم النامي كونها لم تستطع ان تؤسس بشكل صحيح لمعنى المواطنة والوطنية والشرعية لكل من الدولة والسلطة فيها.

٢-الإقليم (الأرض): وهو العنصر الثاني الذي يُشترط في تكوين الدولة، الذي تمارس عليه وفيه سلطة الكيان السياسي – القانوني، وان إقليم الدولة لا يُمارس عليه سلطان غير سلطانها، وهذا يعني أن لكل دولة حدود معروفة، وعادة ما يتوقف شرط الاعتراف الخارجي بالدولة على توافر هذا الشرط الجغرافي – الأرضي.

٣-الكيان السياسي– القانوني: بعد تواجد الشعب فوق إقليم جغرافي معين، يجب أن تكون هناك هيئة منظمة تتولى ممارسة السلطة والإشراف على الشعب ورعاية مصالحه، وإدارة الإقليم وحمايته وتنظيمه واستثمار ثرواته، ويعبر عن الكيان السياسي بالسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية التي تعطي جميعها خصوصية لدولة عن اخرى. والسلطة التنفيذية تتميز باستقلاليتها، وتقع على قمتها السلطة السياسية، وتتفرع منها السلطات الإدارية الأخرى الفرعية في الدولة، والسلطة السياسية تحتكر السيطرة على القوة العسكرية في الدولة ويكون أي تحرك عسكري بيدها، وهي الجهة الوحيدة والمخولة بتنفيذ القوانين لتحقيق المصلحة العامة.

٤-السيادة: وينطوي هذا على هيكل القوة الذي تمثله الدولة في سلطتها السياسية التي توجه أوامرها للآخرين، ولا تتلقى الأمر من أحد، رغم أن المجتمع قد يحتوي على تكوينات تمتلك وتمارس القوة، مثل الأحزاب والنقابات أو القبائل وغيرها من التنظيمات غير الحكومية، إلا أن الدولة وحدها هي صاحبة الحق في استخدام القوة والعنف ضد من يحاول انتهاك سيادتها، سواء من داخل الدولة أو خارجها.

٥.-الاعتراف: ويعني الوجود الشرعي للدولة وكيانها السياسي، إذ أن الدول الأخرى، أو بعضاً منها، تقبل بوجود هذا الكيان في الأسرة الدولية أو النظام الدولي.

وخلاصة القول إن الدولة على هذا النحو يكون قد أعطى لها المعنى التام سياسياً وقانونياً، وأن أي غياب لأحد عناصر الدولة آنفة الذكر يفقدها وجودها ككيان سياسي– قانوني، فالأمم المتحدة (ومن قبلها عصبة الأمم) لا تقبل في عضويتها الكاملة إلا دولاً بالمفهوم الذي عرّفناه. وهذه العناصر تعرضت لتاثيرات العولمة، وتحديدا على صعيد سيادة الدولة ووظائفها على إقليمها، وعلى سكانها. وحتى على صعيد الاعتراف، بات العالم اليوم يشهد وجود قوى عديدة فاعلة من غير الدول، بمعنى انه لم تعد الدولة الوحدة

الفاعلة في النظام الدولي، وعليه، وطالما أن تأثيرات العولمة تبدأ من تلك العناصر، وصولا إلى تأثير الدولة ككل، فان الباحث ذكرها في متن البحث.

المبحث الثاني

مضامين العولمة وأدوات تحقيقها

أولاً–المضمون الاقتصادي للعولمة

يمكن القول إن المضمون الاقتصادي للعولمة هو من بين ابرز المضامين التي استخدمتها الدول الرأسمالية الغربية منذ وقت مبكر، ولازالت تشكل أحد أهم المضامين وأكثرها فاعلية في تحقيق غاية العولمة. بل إن هناك من يرى أن جذور العولمة تكمن في الجانب الاقتصادي، وما تمتلكه القوى الاقتصادية من أدوات تعمل على التحول بالعالم اجمع نحو الرأسمالية واقتصاد السوق، ومنع الدولة من التدخل في النشاطات الاقتصادية، ورفع الحواجز والحدود أمام حركة انتقال رؤوس الأموال، وبعبارة أخرى إنها تعمل على نقل السلطات السياسية للدول والحكومات ووضعها في يد المؤسسات المالية والتجارة العالمية طالما أن حركة الاقتصاد العالمي سحبت من يد الدول، وصارت بيد قوى اقتصادية عابرة لحدود الدولة، وهذه القوى تقوم بشكل متسارع بالسيطرة على عملية صنع القرار الاقتصادي العالمي، بل وصل تأثيرها إلى العملية السياسية برمتها وعدم الاقتصار على الجانب الاقتصادي فقط[xiii].

إن المضمون الاقتصادي للعولمة إنما صار واضحاً، من خلال الأنشطة التي تقوم بها القوى الاقتصادية الكبرى، وتأتي في مقدمتها الشركات العابرة للقومية (المتعددة الجنسية)، وصندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، والإقليمية الجديدة[xiv]، ويمكن شرحها كالاتي[xv]:

١– الشركات متعددة الجنسية: (Multinational) وتعرف بأنها: مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول كل منها نشاطاً إنتاجياً في دول مختلفة، وتتمتع كل منها بجنسية مختلفة، والتي تخضع لسيطرة شركة واحدة هي الشركة الأم التي تقوم بإدارة هذه الشركات الوليدة كلها في إطار استراتيجية عالمية موحدة[xvi].

وتعدَّ الشركات متعددة الجنسيات جوهر وقلب العولمة، وذلك بحكم دورها الأساس في صناعة القرارات الخاصة بالإنتاج، ونفوذها على هياكل الاقتصاد العالمي، إذ تعمل على أساس فكرة تحويل العالم ككل إلى سوق واحدة، وتدويل المجتمع الإنساني، والتخطيط المركزي للإنتاج والاستهلاك العالمي، فهدفها القضاء على أعمال القطاع العام والدفع باتجاه خصخصته، والتحكم بأسعار الصرف والأسهم العالمية وتدفقات رؤوس الأموال، أي تحويل النشاط الاقتصادي إلى نشاط عالمي يتعدى الحدود الوطنية للدول.

٢- صندوق النقد والبنك الدوليين: (IMF and World Bank) تعد هاتين المؤسستين الدوليتين من أهم أدوات الرأسمالية الغربية في التدخل في شؤون دول العالم النامي تحديدا، لما يمتلكان من وضع الشروط والضوابط اللازمة للإقراض، فمن خلال شروط المديونية المتمثلة بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي (التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي) يفرض صندوق النقد والبنك الدوليين على الدولة المقترضة الانسحاب من أداء الوظائف الاقتصادية الوطنية، وإفساح المجال واسعاً أمام القطاع الخاص، وتحويل ملكية المشروعات العامة له والاهم من ذلك فتح حدود الدول المقترضة لدخول السلع والخدمات ورأس المال الأجنبية بما يمكنها من تحويل السوق المحلية إلى جزء من أعمال وأنشطة السوق العالمية للقوى الاقتصادية الفاعلة[xvii].

٣- منظمة التجارة العالمية: (Word Trade Organization) يُعدّ إنشاء منظمة التجارة العالمية من أهم أحداث العقد الأخير من القرن العشرين، وذلك لدورها في إدارة النظام التجاري العالمي، وعولمة الاقتصاد، وضمت المنظمة في عضويتها (١٥٩) دولة حتى اذار ٢٠١٣[xviii]، وتشارك هذه الدول بنحو (٩٥٪) من حجم التجارة الدولية، وتوزع إلى أربعة مجاميع: الولايات المتحدة الأمريكية ومن يدور في فلكها، ودول الاتحاد الأوربي، والدول الناهضة مثل: دول جنوب شرق آسيا، والدول النامية، وتمارس المنظمة دور رئيس في تحقيق العولمة وتحويل الاقتصاديات المحلية إلى اقتصاديات مفتوحة مدمجة فعلياً في الاقتصاد العالمي، وإزالة الحواجز الجمركية كافة التي تقف أمام حركة التجارة سواء في السلع أو الخدمات أو الأفكار[xix].

٤- التكتلات الاقتصادية الإقليمية،(Regional economic blocs) إذ أضحت العلاقات الاقتصادية الدولية منذ العقد الاخير من القرن الماضي يتحكم فيها عدد من الكتل الاقتصادية الكبرى، منها: الاتحاد

الأوربي، ومنظمة التبادل التجاري الحر لشمال أمريكيا (النافتا)، ومجموعة بلدان جنوب شرق آسيا (آسيان)[xx].

ثانياً–المضمون السياسي للعولمة.

بعد التحولات العميقة في النظام الدولي سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإنجاز هدف الهيمنة العالمية، وسلكت من أجل تحقيق ذلك أساليب متعددة في تعاملها الدولي، وأكدت على ضرورة التحرر من قيود الدولة القومية في ضوء متطلبات العولمة، وكذلك تأمين حقوق الإنسان وفقاً للفهم والإدراك الأمريكي، وعملت على نشر وتعميم مفاهيم الديمقراطية الليبرالية، وما ينجم عن ذلك من رفض وإنهاء السلطوية والشمولية في الحكم، وتبني التعددية السياسية، واستخدام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان في العالم، وفق ما يُعرف بالنظام الدولي الجديد[xxi].

إن الدول ضمن المضمون السياسي المعولم، لا تتمتع بالسيادة المطلقة، ولا بالحرية التامة في اتخاذ قراراتها الداخلية، وتسيير شئونها المحلية من خلال مؤسساتها الوطنية، بمعنى أن عناصر الدولة الوطنية قد أصابها التأثير بفعل تداعيات العولمة عليها، وهذا يعد خطوة مهمة في تحقيق العولمة السياسية، وسيطرة الأنموذج الرأسمالي على العالم وتشكيل نظام عالمي جديد، تسعى الولايات المتحدة الاستمرار في تولي زعامته، وقد استعان المضمون السياسي في تحقيق العولمة بأدوات، هي:–

١–الديمقراطية والتعددية السياسية: وهي عبارة عن ترتيبات مؤسساتية للوصول إلى قرارات سياسية، حين يتسنى للأفراد الحصول على السلطة اللازمة لصنع تلك القرارات عن طريق التنافس على أصوات الناخبين، وإن الديمقراطية الحديثة هي أكثر تعقيداً ممّا كانت عليه في الماضي، إذ توصف بأنها: أسلوب للحكم يقوده أصحاب المؤسسات الرأسمالية الأقوياء الذين يمدون العملية السياسية بالمال، ويعطون الناخبين حق الاختيار بين مجموعة من القادة الذين لهم الآراء المشتركة ذاتها حول معظم الأشياء، لكنهم يختلفون فيما بينهم في أسلوب القيادة، بما يكفل صحة وشرعية السياسات الحكومية[xxii].

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تسويق ديمقراطيتها إلى العالم وتوظيفها بالشكل الذي يقف بالضد من الأنظمة الوطنية المعارضة للسياسة الأمريكية، وهذا ما عبّر عنه السفير الأمريكي في كينيا عام

١٩٩٥، عندما أعلن أن الكونغرس الأمريكي سوف يزيد مساعداته للدول التي تهتم بالمؤسسات الديمقراطية وتطبيق التعددية الحزبية، وتدافع عن حقوق الإنسان[xxiii].

إن نمط الديمقراطية الحديثة (الأمريكية) له ثلاثة عناصر، وهي: التعددية، أي تعدد التكتلات المتمثلة بالأحزاب وجماعات المصالح أولاً، والليبرالية (التحررية) أي حرية الفرد ثانياً، وثالثاً البراغماتية (الذرائعية) التي تتخذ من النتائج العملية مقياساً لتحديد قيمة الأفكار ومدى صدقها. وبهذا المعنى، تحاول الولايات المتحدة قولبة العالم على انموذج سياسي محدد، واستبعاد ما سواه من نماذج وطنية، بكل ما يعنيه ذلك من عدم انسجام بين الانموذج الامريكي وبين الثقافات الوطنية، حتى تنتهي الثقافات الوطنية الى الانسجام مع الانموذج الامريكي[xxiv].

٢-حقوق الإنسان: وتعني الحقوق الضرورية والمهمة التي لا يستطيع الإنسان أن يؤدي دوره في الحياة دون وجودها، ورغم حقيقة ان قضية حقوق الانسان هي قضية عالمية متعلقة بالشخصية الانسانية، الا انها خضعت وما زالت لتاثير عامل الخصوصية الوطنية والدينية والتاريخية، ومنذ إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول ١٩٤٨، تم تشكيل لجان وفرق عمل متعددة مختصة بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ومنذ ذلك التاريخ تصاعد الاهتمام بهذه القضية عالميا، الا ان الملاحظ ان المعنى الذي اخذته هذه القضية هو المعنى الامريكي القائم على التنكر لكل خصوصية وطنية ودينية وتاريخية[xxv]، إذ اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بقضايا حقوق الإنسان في العالم، على صعيد خطابها السياسي الخارجي الرسمي والممارسات العملية، وانتهت سياساتها الى استخدام هذه القضية كذريعة للتدخل في شؤون الدول الاخرى منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، بل وانها اتجهت الى قياس شرعية الحكم استنادا الى هذا المبدأ، واستخدمته وسيلة لتطوير العلاقات او تقليصها مع دول العالم الاخرى[xxvi].

وعلى ضوء ذلك، أصبحت شرعية الحكم في أي بلد تقاس بمدى احترام حقوق الإنسان، بل أصبحت حقوق الإنسان لغة العصر، وخطورة الأمر تكمن في خضوع هذا المبدأ للاعتبارات السياسية المصلحية للعديد من دول الشمال، لاسيما الولايات المتحدة، أكثر من خضوعه للمعايير الإنسانية أو الموضوعية المتعلقة بحقوق الإنسان في المجتمع الدولي. فأدى ذلك إلى تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للدول بحجة حماية حقوق الإنسان، وهذا ما تسعى إليه في تحقيق الهيمنة والنفوذ والسلطة، والتطبيق العملي

لهذه الذرائع هو الوصول إلى حكومة مركزية عالمية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وتلغي فيها سلطات الدول الإقليمية والقومية والوطنية[xxvii].

٣- السعي لتوسيع ادوار المؤسسات الدولية، واهمها سلطات مجلس الامن والمحكمة الجنائية الدولية، وقبلها تم توسيع ادوار المنظمات الإقليمية، على نحو قلص من سلطات الدولة ووظائفها، وكان قصد هذا التوسع في ادوار المؤسسات الدولية إيجاد سلطة أعلى من سلطة الدولة الوطنية، وأن على نطاق محدود ومحدد في هذه المرحلة التاريخية، وصولا في مرحلة لاحقة إلى سحب سلطات القرار السياسي من الدولة الوطنية ومنحها بالكامل الى تلك المؤسسات.

ثالثاً-المضمون الثقافي للعولمة

إن العولمة لا تستثني مجال من مجالات الحياة إطلاقاً، والعولمة على المستوى الثقافي تعني تعميم ثقافة واحدة، ومحاولة إحلال هذه الثقافة الواحدة محل الثقافات الأخرى، ونشر مضمونها ومحتواها من أساليب التفكير والتعبير وأنماط السلوك والتعامل والنظرة إلى الحياة والعالم، وعليه فإن العولمة في مضمونها الثقافي تنطوي على أعمام مكون ثقافي عالمي وتقديمه كنموذج إلى العالم أجمع، يقوم باختراق الثقافات المختلفة بحيث تتحول إلى توابع تدور في مدار هذه الثقافة العالمية الجديدة، وهذا يشكل تحدياً حقيقياً لجميع الثقافات القومية المنتشرة في العالم[xxviii].

وطالما إن الاتجاه بالعالم نحو الثقافة الواحدة أمر واقع بفعل تاثير وسائل الاتصال، وكثرة التبادلات التجارية العالمية، والتعليم،.. لهذا سعت الولايات المتحدة الامريكية وبما تملكه من عناصر قوة الى جعل المحتوى الثقافي العالمي اكثر تاثرا بالمكونات الثقافية الامريكية، حتى صار البعض يرى ان العولمة الثقافية على أنها ليست إلا نقل الثقافة الأمريكية بما تتضمنه من قيم ومفاهيم، وتعميمها على الأمم والشعوب بوصفها ثقافة وأيديولوجية كونية، وأن مثل هذه الهيمنة للنموذج الأمريكي على الثقافات القومية يعني تذويباً ومسخاً لثقافات الشعوب، وفي حقيقة الأمر فإن الذي يحصل في عالم اليوم هو توجه ثقافة واحدة نحو الهيمنة على سائر الثقافات الأخرى، وهذه الثقافة كما هو واضح وجلي هي الثقافة الرأسمالية الاستهلاكية التي تحمل لواءها الولايات المتحدة الأمريكية، وتسعى لتحقيق ذلك عن طريق استغلال التطور الهائل والكبير

في مجال الاتصال والمعلومات، إذ كانت شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت)، والمحطات الفضائية والأقمار الصناعية أكبر معين على انتصار الثقافة الاستهلاكية[xxix].

وهذا يجعلنا نعتبر أن العولمة الثقافية اليوم ما هي إلا تعبير عن وضع النظام الدولي الجديد، وأن مستقبل العالم أصبح مرهوناً بعولمة العالم، وهي الصيغة الاستعمارية الجديدة التي تقوم على نفي الخصوصية الثقافية الوطنية والقومية والدينية والتاريخية ومحاولة فرض انموذج عالمي يسحب جميع دول العالم اليه. وقد مارست العولمة الثقافية تحقيق غايتها من خلال[xxx]:-

١-الغزو الثقافي: ويقصد به الحملات الفكرية الثقافية الغربية التي استعملت أساليب وأدوات مختلفة لتدمير مصادر قوة الدول وإرادتها والتحكم بقدراتها، وقد كان من أساليب الغزو الفكري الثقافي، التبشير والاستشراق الذي ألحق ضرراً بالتعليم، والإعلام، والقانون، والسياسة، والاقتصاد في دول العالم النامي عامة والعربية خاصة، والدعوة إلى تشويه قيم المجتمع العربي عن طريق نشر الأفكار الإباحية، والجنسية بحجة تحرير المرأة، ونشر وتعميم كل ما يتعلق بالحياة الاجتماعية الغربية[xxxi].

٢- الاختراق الثقافي: وهو لا يختلف كثيراً عن مصطلح الغزو الثقافي من حيث المعنى والأهداف، فهو أيضاً يتضمن أنشطة إعلامية وفكرية موجهة من قبل جهة معينة هي الغرب، هدفها الاستعمار الفكري المنظم لشعوب العالم النامي، وتكريس نظام سياسي واقتصادي وثقافي واحد على المجتمع الدولي بمحتوى ثقافي غربي، ويعد الاختراق الثقافي من الأساليب التي تتبعها قوى العولمة الثقافية من أجل التأثير في منظومة القيم والمفاهيم الأساسية للثقافات الوطنية، وزعزعة القناعات بها، والترويج لقيم ومبادئ وأفكار قوى العولمة الجديدة، وقد ركزت على إيجاد حالة من التقبل لنمط الثقافة الغربية، والأمريكية خاصة، وذلك بتحجيم الخصوصية الثقافية والحضارية للشعوب الأخرى[xxxii].

المبحث الثالث

الانعكاسات السلبية للعولمة على الدولة

إنَّ العولمة بصورها ومضامينها المختلفة لها آثار وانعكاسات سلبية على وظائف الدولة، وقد عملت دول الشمال الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، على تسييس مضامين العولمة ممّا جعلها تسرع في عملية تاثيرها على سيادة الدولة وتؤدي إلى تآكلها، وفي الوقت ذاته، نراها تعمل على تجزئة وتفتيت الوحدة

الوطنية، كما أنها تقوم بتهميش الوظيفة الثقافية للدولة نتيجةً لتعرض مواطنيها لمصادر التأثير الخارجي بشكل مباشر من خلال جعل الثقافة سلعة تجارية وليست محتوى قيمي متعلق بالدولة والشعب وله خصوصية، وسوف يسلط الضوء على أهم الآثار السلبية للعولمة على الدولة، ويأخذ البحث ثلاثة نماذج فقط: السيادة الوطنية، والوحدة الوطنية، والثقافة الوطنية، وكما يأتي:-

أولاً- السيادة الوطنية.

كانت السيادة ولا تزال العنصر الأكثر أهمية في حياة الدول، بل إنها ترتبط كلياً ببناء وتطور هيكل الدولة الحديثة، وتمثل سلطة الدولة في الداخل والخارج، ولها صفة خاصة بها، وهي أنها واحدة لا تقبل التجزئة ولا يمكن التصرف بها، ومعنى ذلك أن سلطة الدولة في الداخل والخارج لا تعلوها أية سلطة، وأن الدول التي تتمتع بالسيادة لها عدة مظاهر، وهي[xxxiii]:-

١-الاستقلال: ويعني عدم خضوع سلطات الدولة إلا لقواعد وقوانين شاركت في وضعها، أو في قبولها بدون أي إكراه.

٢-عدم تدخل قوة أخرى في شؤونها: ويعني أن على جميع الدول الأخرى أن تكون ملزمة باحترام سيادة الدولة داخلياً وخارجياً، باستثناء الميادين التي تتضمنها قواعد القانون الدولي، فلا يحق لأية دولة أن تفرض على دولة أخرى أحكاماً معينة أو أن تتدخل في شؤونها، وأن الدولة المستقلة ذات السيادة هي التي تحدد تنظيماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية [xxxiv].

٣-حق التصرف بلا منازع بالاختصاصات المعترف بها للدول: ويعني ما جاء به نص ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الأولى من المادة الثانية على أن (تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها)، وجاء الإعلان عن مبادئ القانون الدولي الصادر عن الجمعية العمومية بالقرار رقم (٢٦٢٥) في ٢٤/تشرين الثاني/١٩٧٠، وأهم ما جاء فيه الفقرة الخامسة، التي تعطي لكل دولة الحق في أن تختار وتنمي بحرية تامة نظمها السياسية[xxxv].

إنَّ ما يمكن ملاحظته في زمن العولمة بأن سيادة الدولة الوطنية أخذت تتعرض لكثير من الخروقات من دول الشمال، ولاسيما الولايات المتحدة الساعية لتعميم أنموذجها على سائر بلدان العالم على الرغم من أنَّ ميثاق الأمم المتحدة نصَّ على احترام سيادة الدول، وجدنا أن العولمة قد تجاوزت تلك المواثيق وفعّلت

عملية التدخل في الشؤون الداخلية للدول عبر مشروع طرحه الأمين العالم للأمم المتحدة " كوفي عنان " عام ١٩٩٩، يقضي بالسماح بالتدخل باسم الأمم المتحدة تحت ذرائع شتى، منها حماية حقوق الإنسان والديمقراطية والأمن الجماعي وغيرها من المسميات التي استخدمتها الولايات المتحدة وأعطت لنفسها الحق في تدخلها بالشؤون الداخلية للدول، إذ باتت تقيد حرية الأخيرة في ممارسة وظائفها وفق ما تمليه عليها مصالحها[xxxvi].

ومن هنا يصل البحث إلى أن مسألة حقوق الإنسان أصبحت مسألة عالمية تتيح مجالا للتدخل في شؤون الدول، وقد يصل التدخل إلى مستوى التهديد العسكري أو التدخل العسكري الفعلي من قبل دولة ضد أخرى بهدف حماية حقوق الإنسان، وما حصل في البوسنة والهرسك وكوسوفو وأفغانستان والصومال والسودان وليبيا والعراق ليس إلا شاهداً ودليلاً على ذلك[xxxvii].

ومن خلال مضمون العولمة الاقتصادي، نلاحظ أن المنظمات الاقتصادية الدولية، ومنها منظمة التجارة العالمية، هي الأداة التي تقوم بإصدار القرارات الاقتصادية العالمية لصالح دول الشمال، ممّا يقيد دول العالم النامي ويجبرها على التخلي عن بعض قراراتها الاقتصادية، وأن من شروط الانضمام إلى هذه المنظمة رفع الدعم عن القطاع العام وتحويله إلى القطاع الخاص. ومن جهة أخرى، فإن كل دولة لها الحق في اختيار وتنمية نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا لا يتفق مع مضمون العولمة وآلياتها، لذا فإن صندوق النقد والبنك الدوليين عندما يمنحان قروضاً للدول يشترطان عليها بأن تتبنى سياسات الديمقراطية التعددية، وحماية حقوق الإنسان، وفتح الأسواق أمام رؤوس الأموال والسلع الأجنبية واضعاف سيطرة القطاع العام وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ممّا يؤدي بالتالي إلى انتهاك سيادة الدولة، لأنه يسحب من سلطاتها وقرارها السيادي ووظائفها ويجعل مواطنيها في مواجهة قوى وآليات غير وطنية.

ووفقاً لطروحات العولمة، فإن الدولة يجب أن تكون في خدمة رأس المال، سواء الوطني أو الأجنبي، ومعنى ذلك أن دور الدولة قد همش في موضوع الرقابة على التجارة والصناعة وغيرها من الأمور.

فالعولمة ومن ورائها الولايات المتحدة، ذهبت إلى توظيف الليبرالية الجديدة، إذ انقلبت الأمور وتحولت الدولة في هذا الوضع من عنصر استقرار إلى عنصر غير ضابط او منظم على حركة رأس المال، وحلّت الرأسمالية محل الدولة في ادارة الانشطة الاقتصادية، على اعتبار (السوق جيد، والدولة معرقلة)، ومن ثم

عليها أن تنسحب إلى الاهتمام بمجالات محدودة جداً، وإنهاء أي نوع من أنواع التدخل للجهاز الحكومي في الحياة الاقتصادية، وخصخصة القطاع العام.

إن النهج الليبرالي الجديد الذي يرتكز على الفاعلين الصناعيين، أصحاب الأموال، الشركات المتعددة الجنسيات، يميل إلى تشجيع القطيعة بين الاقتصاد والواقع الاجتماعي ويجعل السياسة والسياسي خاضعة ومؤتمرة بتوجيهات ما يرغب به الاقتصادي[xxxviii]، وبذلك تكون الدولة مسلوبة السيادة.

ويشير كل من " هانس بيتر مارتين " و" هارالد شومان " في كتابيهما (فخ العولمة)، إلى أن الهدف الجوهري للعولمة يتمثل في القضاء على وجود الدولة، أو على الأقل تحقيق اضمحلال دور الدولة وصولاً إلى إرغام العالم على اعتناق الديمقراطية الليبرالية، ومن ثم القبول بالقيم التي تبشر بها، سواء تلك التي تتعلق بترتيب الأوضاع داخل المجتمعات، أم مالها صله بالعلاقات الدولية[xxxix]

ثانياً- الوحدة الوطنية.

إن التعدد والتنوع من الأمور المُسلَّم بها عالمياً، فلا تكاد توجد دولة تتميز بكون شعبها من طائفة أو دين واحد، فالدولة الوطنية اليوم تتكون من خليط من العرقيات والقوميات والديانات، وتسهم القيم والمفاهيم السائدة لدى كل مجموعة من هذه المجموعات المكونة للدولة في تحديد الهويات الوطنية ودرجة ولاء المواطنين للدولة وسيادتها، وقد يختلف ذلك من مجموعة لأخرى، اعتماداً على مدى انصهار تلك المجموعة مع أهداف ومقومات الدولة، وإذا أخذنا بالاعتبار المؤثرات الخارجية الفكرية والاجتماعية والثقافية الوافدة إلى الدولة والمتجاوزة حدودها القومية، ودرجة تأثيرها في الجماعات الموجودة على أرض الدولة، لأدركنا مدى أهمية التاثيرات عبر الحدود القومية والاتصالات الخارجية في عدم استقرارها وتفتيتها وانقسامها[xl].

وقد أسهمت العولمة في تقوية هذه التاثيرات أو المكونات الداخلية في تركيب الدولة، إذ بعثت فيها الروح الانفصالية والاستقلالية على حساب الوحدة الوطنية للدولة، عن طريق تغذيتها ودعمها وبلورة أهدافها العرقية والطبقية، وذلك عبر المسارات الآتية[xli]:-

١- إن العولمة سهّلت عملية الهجرة العالمية من خلال التشجيع على اعتناق فكرة ان العالم كله سوق واحدة، والتي أدت بدورها إلى وجود تنوعات عرقية ودينية داخل الدولة الواحدة وتحديدا الدول الصناعية الكبرى. وما موجود من تنوعات عرقية او دينية داخل الدولة الواحدة يختلف استيعابه من دولة الى اخرى، وفي

العموم، ما زالت اغلب دول العالم النامي تعاني من صعوبة في التعامل مع التنوع الموجود على اراضيها.

٢- إن التغيرات الاجتماعية التي انتشرت بفعل العولمة، غذت الانتماءات الاولية داخل الدولة وتحديدا النعرات الطائفية والعرقية والدينية بين المكونات الداخلية في تركيبة الدولة، وتحديدا في الدول التي لم يكتمل فيها البناء الوطني القائم على توسيع المواطنة والمشاركة والشرعية، في ظرف انفتحت الشعوب على تجارب بعضها البعض في ظل وسائل الاتصال الحديثة.

٣- إن حركة الانتقال للبضائع والأشخاص عبر الحدود القومية قللت الفوارق القائمة بين الوافد والمقيم، وبالتالي فقدت الدولة عناصرها في التناغم الداخلي والترابط بين أبنائها وتمايزها عن غيرها من الدول، فمثلا اصبح الاستثمار الاجنبي على قدم المساواة مع الاستثمار الوطني، كما ان كثير من هاجر بين الدول، وتحديدا الى الغرب، وجد فرص سياسية مقاربة نسبيا مع المواطنين الاصليين في ممارسة الادوار السياسية والاقتصادية والثقافية.

فضلاً عن ذلك، فإن فشل العديد من دول العالم النامي في استخدام حلول وطنية سلمية لمشكلة الأقليات، قد مكن دول الشمال من تقديم نفسها كمدافع عن حقوقهما، وهذا يعد ضمن قضية حقوق الإنسان التي استخدمت كوسيلة تهدف إلى تفتيت الكيانات السياسية الوطنية القائمة، في العالم النامي[xlii]، وهذا ما اتضح في فشل يوغسلافيا السابقة في التعامل مع الأقليات المكونة لها، واندلاع حروب أهلية داخلها تمثلت بحرب البوسنة والهرسك ضد الصرب، وحرب كوسوفو مع الصرب، التي وفرت الأرضية لتفتيت الوحدة الوطنية للدولة وانقسامها إلى دول على أساس مكوناتها، وكذلك أيضاً في أندونيسيا، إذ تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية تحت ذريعة حماية الأقليات المسيحية في تيمور الشرقية، وضغطت بشتى الطرق لأجل استقلال الإقليم[xliii]، ناهيك عن سياستها في المنطقة العربية التي شجعت على الانفصال داخل الدولة الواحدة، كجنوب السودان وإقليم كردستان في شمال العراق.

ومن هنا، فإن الثغرات الموجودة في الدولة الوطنية، المتعلقة بالتعامل مع مسالة الهوية والمواطنة والمساواة أثرت في السيادة وشجعت الأقليات نحو الانفصال عنها، جراء إثارة أزمة شرعية في الدولة. وفي أحيان أخرى، تتخلى الدولة عن بعض مركزيتها، وذلك على حساب سيادتها، لذا فإن العولمة ساعدت وبطرق مختلفة على إثارة النعرات الطائفية والدينية والقومية، وتضارب الهويات، الأمر الذي أدى إلى تفتيت

المجتمعات وعدم تماسكها، وإيجاد التشرذم الاجتماعي داخل كيان الدولة الواحدة، مما أدى إلى تعميق فشل بناء وحدة الدولة الوطنية في دول العالم النامي[xliv].

ثالثاً- الثقافة الوطنية

إنَّ خطاب العولمة لا يروج للسلع فحسب، وإنما يروج للأفكار أيضاً، وغايته من وراء ذلك جعل العالم واحد تنتشر في أرجائه صنف واحد من البضائع والأفكار، أي أنها تقوم على إمكانية ثنائية هي الجمع الاقتصادي في السوق والتشتت الإنساني في المجتمع على مستوى الهوية والانتماء والذاكرة التاريخية، فيسقط عندئذٍ مفهوم الإنسان ويبقى مفهوم الفرد الذي لا يشعر إلا بالتماثل مع غيره[xlv].

حازت الولايات المتحدة الأمريكية السبق في مجال الغزو الثقافي بفضل تحكمها في التقنية والإنجازات التي حققتها الثورة الإلكترونية، المتمثلة في تحويل الإشارات الإذاعية إلى صفحات مطبوعة، وأقمار اتصالات الفضاء التي حققت الاتصال الفوري في جميع أنحاء الكرة الأرضية، وبنوك المعلومات وغيرها من التطورات الهائلة في مجال الإلكترونيات، فقد كان الغزو الثقافي الأمريكي بسبب ذلك عنيفاً وجارفاً، إذ نجح إلى حد ما في تشويه صورة الثقافات لدى الشعوب، وزرع بدلاً منها الحلم الأمريكي والغربي الذي يهدف إلى السيطرة على الإدراك والوعي، وإخضاع النفوس، وتعطيل فاعلية العقل البشري، وأخيراً الهيمنة الثقافية والحضارية، وبشكل قسري على جميع المجتمعات[xlvi].

وتعد العولمة الثقافية من أخطر أنواع العولمة، لأنها تلغي الانتماء الاجتماعي والثقافي والفكري للإنسان، وتقولبه على شاكلة الأنموذج الغربي، ويتضح ذلك من خلال مظاهرها الآتية[xlvii]:

١-ثقافة التقليد، المتمثلة باقتباس الازياء الغربية التي لا تنسجم مع واقع مجتمعنا.

٢- ثقافة الإباحة التي تحل ما حرمته الشرائع السماوية، وتبيح المنكرات للمجتمع.

٣- ثقافة الشذوذ التي أمست بعض الدول الغربية تجيز قوانينها ذلك، مثل زواج (المثليين).

٤- ثقافة الإجهاض التي ترى بأن الجنين جزء من جسد المرأة، وهي حرة في جسدها تتصرف به كيف تشاء.

٥- استهداف المرأة المسلمة من خلال مستحضرات التجميل والملابس العارية المسماة بالموضة التي تتهافت عليها النساء اليوم، ونبذ الحجاب الشرعي، واستخدام المرأة كسلعة في عرض الإعلانات عبر شاشات التلفاز والصور الفوتوغرافية.

٦- وفرت أجهزة الإعلام الحديثة للولايات المتحدة الطريق إلى ما يمكن تسميته (الاستعمار عن بعد)، ببث أفكار غير مباشرة في برامج ومسلسلات وأفلام من شانها أن تجعل عقول المشاهدين تفكر في الاتجاه الذي يريده الغرب.

مما تقدم، أن العولمة الثقافية تقوم بعملية اختراق الهوية الثقافية للأفراد والجماعات، وبالتالي تفتيت ثقافتهم الأم، وجعلهم ينخرطون في الثقافة الوافدة ويتطبعون بها، إلَّا وهي الثقافة التي سمحت العولمة بأعمامها على المجتمعات المختلفة، والعولمة الثقافية هي ثقافة تصنع الذوق الاستهلاكي اقتصادياً، والرأي العام سياسياً، وتشيد رؤية خاصة للإنسان والمجتمع والتاريخ بعيدا عن سياقها المحلي.

الخاتمة

خلص البحث إلى أن العولمة ظاهرة تعبر عن مرحلة من مراحل تطور الحياة البشرية، الا ان الولايات المتحدة ومعها الغرب سعيا الى ملئ محتواها بالمحتويات الامريكية سياسيا واقتصاديا وثقافيا، بمعنى استغلال ظرف الهيمنة الأمريكية على الصعد المختلفة الاقتصادية والسياسية والثقافية، بتعميم الأنموذج الأمريكي على الأمم والشعوب وفرضه عليها، وذلك تحقيقاً للأهداف الاستراتيجية الأمريكية المتمثلة بالهيمنة على العالم.

ومن خلال متابعة ظاهرة العولمة وتأثيراتها في سيادة الدولة، فقد توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:-

١- إن للعولمة آثاراً سلبية على الدولة في العالم النامي تحديدا، نتيجة عملية تسييس مضامينها وآلياتها من قبل دول الشمال، ولاسيما الولايات المتحدة، فتعمل على تقليص سيادة الدولة وتحويلها إلى دولة قاصرة وظيفيا، تعمل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً تحت وصاية دول كبرى.

٢- إن اختلال التوازن الدولي لصالح الولايات المتحدة، عمّق من تدخلها في الشؤون الداخلية للعديد من دول العالم النامي، تحت ذريعة التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية والتعددية السياسية، وذلك خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية.

٣- إن سيادة الدولة ثقافياً تواجه تحدياً كبيراً في ظل العولمة الثقافية، وهذا التحدي يمثله الغزو والاختراق الثقافي الذي هو أحد أهداف العولمة، ويسعى إلى تهميش دور الدولة الفعلي، وإدخال القيم والأفكار الغربية من أجل السيطرة على عقول أبنائها.

٤- تعمل العولمة على إلغاء خصوصية النسيج الحضاري والاجتماعي لشعوب العالم، بكل ما يتضمن من قيم وطنية وقومية وتكوينات اجتماعية، من خلال تغييب هوية المواطن وإلغاء خصوصيته، واعتماد انموذج عالمي بديلا عنه، اتجهت ارادة الولايات المتحدة الامريكية الى جعل محتوى ذلك الانموذج امريكيا بحكم ما تملكه من عناصر قوة.

Conclusions:

The research concluded that globalization is a phenomenon that expresses a stage of the development of human life, but the United States and with it the West seek to fill its content with American contents politically, economically and culturally, in the sense of exploiting the circumstance of American domination at the various economic, political and cultural levels, by generalizing the American model on nations and peoples and imposing it On it, in order to achieve the American strategic goals of world domination.

And by following the phenomenon of globalization and its effects on the sovereignty of the state, the research has concluded

1- Globalization has negative effects on the state in the developing world in particular, as a result of the process of politicizing its contents and mechanisms by the countries of the North, especially the United States, which works to reduce the state's sovereignty and turn it into a functionally deficient state that operates politically, economically and socially under the tutelage of major powers.

2- The international imbalance in favor of the United States has deepened its interference in the internal affairs of many countries of the developing world, under the pretext of humanitarian intervention to protect human rights, democracy and political pluralism, in service of its political and economic interests.

3- The cultural sovereignty of the state faces a major challenge in light of cultural globalization, and this challenge is represented by the invasion and cultural penetration, which is one of the goals of globalization, and seeks to marginalize the actual role of the state, and introduce Western values and ideas in order to control the minds of its children.

4- Globalization works to abolish the privacy of the civilized and social fabric of the peoples of the world, with all that includes national and national values and social formations, by obscuring the identity of the citizen and canceling his privacy, and adopting a global model as an alternative to it. The will of the United States of America tended to make the content of that model American by virtue of what It possesses strengths.

الهوامش

١. عبد الفتاح علي الرشدان، "العولمة واتجاهات سيادة الدولة"، مجلة شؤون عربية، العدد ١٠٧، القاهرة، أيلول ٢٠٠١، ص٧٢.
٢. نقلاً عن: ثامر كامل محمد الخزرجي وياسر علي إبراهيم المشهداني، العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص٢٤ .
٣. نقلاً عن: محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٧، ص١٣٦ .
٤. حبيب عبد القادر الشاوي، "ظاهرة العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي"، المجلة السياسية والدولية، العدد ٣، بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص٦٧-٦٩.
٥. نقلاً عن: المصدر نفسه، ص٧٠ .
٦. عبد الإله بلقزيز، مجموعة أفكار مأخوذة عن ورقته المقدمة إلى ندوة العرب والعولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٩، بيروت، ١٩٩٨، ص٩١ .
٧. نقلا عن، رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة وأثرها في وظائف دول عالم الجنوب، رسالة ماجستير، بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠١، ص١٦ .
٨. المصدر نفسه، ص١٦ .
٩. حافظ علوان حمادي الدليمي، المدخل إلى علم السياسة، بغداد، مكتبة السنهوري، ١٩٩٩، ص٧٦ .
١٠. غسان سلامة وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص٤١ .
١١. للمزيد من التفاصيل ينظر: حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري، بغداد، مكتبة السنهوري، ٢٠١٢، ص٣٩-٤٥.
١٢. بهجت قرني، "وافدة متغربة، لكنها باقية، تناقضات الدولة العربية القطرية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٠٥، بيروت، تشرين الثاني ١٩٨٧، ص٣٥ .
١٣. ضاري رشيد الياسين، "العولمة مضامينها السياسية والاقتصادية والثقافية"، مجلة دراسات دولية، العدد ١٠، بغداد، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠، ص١٤٠ .

١٤. تعبير الإقليمية الجديدة ساد بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، ويقصد به اتجاه الدول الى توسيع نطاق السوق الذي تتعامل معه خارج دائرة الحمائية الوطنية الضيقة، لتنفتح على تكامل اقتصادي مع الاسواق الاخرى في نطاق اقليمي محدد، يختلف باختلاف كل دولة.

15. Seán Ó Riain, States and Markets in an Era of Globalization Annual Review of Sociology, Volume 26, University of California, 2008, pp:7-9.

١٦. عوني محمد الفخري، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات والعولمة، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص١٢ .

١٧. ضاري رشيد الياسين، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠.

١٨. ينظر موقع المنظمة، بتاريخ: ٧ آب ٢٠١٣:
http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm

١٩. حمزة كاظم عبد الرضا، العولمة وآثارها المستقبلية في تلويث البيئة العربية – حالة العراق، أطروحة دكتوراه، بغداد، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٣، ص٤١ .

٢٠. علاوي محمد للحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، الجزائر، العدد ٧، ٢٠٠٩– ٢٠١٠، ص١١٢– ١١٥.

٢١. حبيب عبد القادر الشاوي، مصدر سبق ذكره، ص٧٤–٧٥ .

٢٢. نعوم تشومسكي، ضبط الرعاع، ترجمة : هيثم علي، عمان، الأهلية للنشر، ١٩٩٧، ص٢٢٨ .

٢٣. ثامر كامل محمد الخزرجي وياسر علي إبراهيم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص٤٧–٤٩ .

24. Michael D. Intriligator, GLOBALIZATION OF THE WORLD ECONOMY: POTENTIAL BENEFITS AND COSTS AND A NET ASSESSMENT, P O L I C Y B R I E F, No. 33, University of California, Los Angeles, January 2003, pp:7-9.

٢٥. أحمد تميم، العولمة، المظاهر المتناقضة والاثار السلبية على الدول النامية، المؤتمر الدولي الثاني للمفكرين والمثقفين الاسلاميين، جاكارتا، ٢٠ – ٢٢ يونيو ٢٠٠٦، ص١٣–١٤.

٢٦. لطيف كريم العبيدي، " حقوق الإنسان والعولمة "، المجلة السياسية والدولية،العدد ١، بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥، ص١٣١ .

27. James Stavridis and Evelyn N. Farkas, The 21st Century Force Multiplier: Public—Private Collaboration, THE WASHINGTON QUARTERLY, SPRING 2012, pp: 12-15.

٢٨. ناجي الغزي، أثر العولمة على الوطن العربي، الإنترنيت
http://www.najialghezi.com/index.php?optin=com-

٢٩. حبيب عبد القادر الشاوي، مصدر سبق ذكره، ص٦٧-٧٧

٣٠. محمد الأمين لعجال، العولمة في مجال القانون الدولي والعلوم السياسية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد٢، الجزائر، جامعة محمد خيضر، حزيران ٢٠٠٢، ص٦٩-٧٢.

٣١. أحمد عبد الرحيم السائح، في الغزو الثقافي، الدوحة، الفرقان للنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ص٧١.

٣٢. انتصار عبد الواحد العگيلي، أيديولوجيا العولمة المفاهيم والأبعاد، رسالة ماجستير، بغداد، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٤، ص٥٦-٥٧.

٣٣. ريسون أرون حداد، العلاقات الدولية – نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة، بيروت، دار الحقيقة، ٢٠٠٦، ص٢٧٤-٢٧٥.

٣٤. زديك الطاهر، والعربي رزق الله بن مهيدي، العولمة وتقويض مبدأ السيادة، مجلة باحث، العدد ٢، بيروت، ٢٠٠٣، ص٣٥-٣٦.

٣٥. ريسون أرون حداد، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٨.

٣٦. رعد كامل الحيالي، نظريات معاصرة في الصراع الحضاري، نهاية التاريخ، صِدام الحضارات، العولمة، بغداد، شركة الخنساء للطباعة، ٢٠٠٢، ص٦٥.

٣٧. لطيف كريم العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢.

٣٨. ثامر كامل محمد الخزرجي وياسر علي إبراهيم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص٥٧-٥٨.

٣٩. هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة: عدنان عباس علي، الكويت، مجلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، ١٩٩٨، ص٤٥.

٤٠. غربي محمد، تحديات العولمة واثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد ٦، الجزائر، جامعة الشلف، الجزائر، ٢٠٠٧، ص٢١-٢٥.

٤١. غسان منير حمزة وعلي أحمد الطراح، العولمة والدولة – الوطن والمجتمع العالمي – دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، بيروت، دار النهضة العربية، ط١، ٢٠٠٢، ص٤٧.

٤٢. رياض عزيز هادي، العالم الثالث وحقوق الإنسان، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٠، ص٤٩.

٤٣. يوسف القرضاوي، المسلمون والعولمة، القاهرة، دار الطباعة والنشر الإسلامية، ٢٠٠٠، ص٢٣؛

Stanley Fischer, Globalization and Its Challenges, September, 2003, pp.7-8.

xliv .John Tomlinson, Globalization and Cultural Identity, march, 2003, pp.275-277.

٤٤. أحمد ثابت، "العولمة والخيارات المستقلة"، مجلة المستقبل العربي،العدد ٤٠، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط ١٩٩٩، ص٨-١٢.

45.**Phillip Brown, Hugh Lauder, and David Ashton,** Education, globalisation and the knowledge economy, The Economic and Social Research Council, 2008, pp:9-11.

٤٦. رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مصدر سبق ذكره، ص١١٠-١١٤.